

توزيع المستودع العام  
للكتب والمطبوعات السعودية  
وقف لله تعالى  
على طلبة العلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب ال با والصرف

قوله ﴿ فَأَمَّا رِبَا فَضِّلْ : فَيَحْرُمُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ ، مِنْ كُلِّ مَكِيلٍ  
أَوْ مَوْزُونٍ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في  
الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال : هذا المذهب .

قال الشارح : هذا أشهر الروايات . وذكره الخرقى ، وابن أبي موسى ،  
وأكثر الأصحاب .

قال القاضي : اختارها الخرقى ، وشيوخ أصحابنا .

قال الزركشى : هي الأشهر عنه . ومختار عامة أصحابه .

قال في الفائق : اختاره الأكثرون .

فعلينا : علة الربا في الذهب والفضة : كونهما موزون جنس . وعلة الأربعة  
الباقية المنصوص عليها في الحديث : كونهن مكيلات جنس ، على الصحيح من  
المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقال بعض الأصحاب : السكيل بمجرد علة ، والجنس شرط .

وقال : أو اتصافه بكونه مكيل جنس هو العلة . وفعل السكيل شرط . أو

نقول : السكيل أمانة .

فالحكم على المذهب : بإيجاب المائتة ، مع أن الأصل إباحة بيع الأموال

الربوية بعضها ببعض مطلقا . والتحریم لعارض .

وعلى المذهب : يجوز إسلام النقدي في الموزون . وبه بطلت العلة . لأن

كل شيئين شملهما إحدى علي ربنا الفضل يحرم النساء فيهما .  
وفي طريقة بعض الأصحاب : يحرم سلتهما فيه ولا يصح ، وإن صح فللحاجة .  
تنبيه : فعلى هذه الرواية : يجرى الربا في كل مكيل أو موزون بجنسه ، مطعوما  
كان أو غير مطعوم ، كالحبوب والأشنان والنورة والقطن والصوف ، والحناء  
والسكتان والحديد والنحاس والرصاص ونحو ذلك . ولا يجرى في مطعوم لا يكال  
ولا يوزن ، كالمعدودات ونحوها .

وعنه لا يحرم إلا في الجنس الواحد من الذهب والفضة .  
﴿ وكل مطعوم ﴾ مراده مطعوم للأدمى . وهو واضح . قال أبو بكر : روى  
ذلك عن أحمد جماعة . فتكون العلة في الأثمان : الثمنية . وفيها عداها : كونه مطعوم  
جنس . فتختص بالمطعومات ، ويخرج ما عداها .

وعنه لا يحرم إلا في ذلك إذا كان مكيلا أو موزونا . اختارها المصنف ،  
والشيخ تقي الدين رحمه الله . وقواها الشارح . وجزم به في العمدة .

فتكون العلة في الأثمان : الثمنية ، وفي الأربعة الباقية : كونهن مطعوم جنس  
إذا كان مكيلا أو موزونا . فلا يجرى الربا في مطعوم لا يكال ولا يوزن ، كالتفاح  
والرمان والبطيخ والجوز والبيض ونحوه ، ولا فيما ليس بمطعوم كالزعفران والأشنان  
والحديد ونحوه . وأطلقهن في المذهب .

### فوائد

الأولى : قولنا في الروايتين الأخيرتين « العلة في الأثمان : الثمنية » هي علة  
قاصرة . قال في الفروع : لا يصح التعليل بها في اختيار الأكثر . ونقضت طرداً  
بالفوس ، لأنها أثمان ، وعكسا بالخلي .

وأجيب بعدم التقدية الغالبة .

قال في الانتصار : ثم يجب أن يقولوا : إذا نفقت حتى لا يتعامل إلا بها إن  
فيها الربا ، لسكونها ثمناً غالباً .

قال في التمهيد : من فوائدهار بما حدث جنس آخر يجعل ثمننا ، فتكون تلك علة .

الثانية : رجح ابن عقيل - أخيراً في عمد الأدلة - : أن الأعيان الستة المنصوص عليها لا تعرف علتها خلفائها . فاقصر عليها ولم يتعداها ، لتعارض الأدلة عنده في المعنى . وهو مذهب طاوس ، وقتادة ، وداود وجماعة .

الثالثة : القاعدة - على غير قول ابن عقيل - : أن كل شيء اجتمع فيه السكيل والوزن والطعم من جنس واحد فيه الربا ، رواية واحدة ، كالأرز والدخن والذرة والقطنيات والدهن واللبن ، ونحو ذلك . وما عدم فيه السكيل والوزن والطعم ، أو اختلاف جنسه : فلا ربا فيه . رواية واحدة ، كالتين والنوى والقت والطين ، إلا الأرمني ، فإنه يؤكل دواء . فيكون موزوناً ما كولا . فهو من القسم الأول . وما وجد فيه الطعم وحده ، أو السكيل أو الوزن من جنس واحد : ففيه الخلاف . قال الشارح : والأولى - إن شاء الله - حله .

الرابعة : لاربا في المراء مطلقاً . على الصحيح من المذهب ، لإباحته أصلاً وعدم تموله عادة . وعليه أكثر الأصحاب . وقطعوا به . منهم القاضي ، والمصنف وابن الجوزي ، والسامري ، والشارح ، وصاحب التلخيص ، والراعيين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم . وصححه في الفروع . فعملها : قال المصنف - وتبعه الشارح ، والزركشي - لأنه ليس بمكيل . فلا يجري فيه الربا .

وظاهر كلامه في الفروع وغيره : أنه مكيل . فيكون مستثنى من عموم كلامهم . ويعاين بها .

وقيل : يجري فيه الربا ، إن قيل : إنه مكيل .

قال الزركشي : والأقيس جريان الربا فيه ، على رواية أن علة الربا : الطعم . قال : وهو ظاهر ما في خلاف أبي الخطاب الصغير .

وتعليهم بأن الأصل الإباحة : ينتقض بلحم الطير ، وبالطين الأرمني ونحوهما  
وبأنه مما لا يتمول : مردود بأن العلة عندنا ليست المالية .

الخامسة : الذهب والفضة داخلان ، على الروايات كلها . فيحرم التفاضل فيها  
مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب ، إلا أن الشيخ تقي الدين  
رحمه الله ، جوز بيع المصوغ المباح بقيمته حالاً .  
قلت : وعمل الناس عليه .

وكذا جوزة نساء ، ما لم يقصد كونها ثمنًا . قال : وإنما خرج عن القرب  
بالصنعة . فليس ربوي ، وإلا فجنس بنفسه . فيباح خبز بهريسة .

وجوز الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً بيع موزون ربوي بالتحري للحاجة .  
السادسة : فعلى المذهب في أصل المسألة : هل يجوز التفاضل فيما لا يوزن  
بصناعة أم لا ؟ فيه روايتان . وذلك كالممول من الذهب والفضة والصفرة والحديد  
والرصاص ، ونحوه . وكالممول من الموزونات ، كالخواتم والأسطال والإبر  
والسكاكين والثياب والأكيسة ، ونحو ذلك . وأطلقهما في المذهب ، والفروع ،  
والفائق . وأطلقهما في التلخيص فيما لا يقصد وزنه .

إصداهما : يجوز التفاضل . وهو المذهب . اختاره المصنف ، والشارح ،  
والشيخ تقي الدين . وهو الصواب . وقدمه ابن رزين في شرحه .

الثانية : لا يجوز . اختاره ابن عقيل في الفصول . وقدمه في المستوعب ،  
والرعايتين ، والحاويين .

قال الزركشي : المنع اختيار جماعة . منهم ابن عقيل ، وغيره .  
وعنه يجوز بيع ثوب بثوبين وكساء بكساءين بدأ<sup>(١)</sup> بيد . وأصل ذلك الوزن  
ولم يراع أصله .

---

(١) أول الموجود من الجزء الثالث بخط المصنف .

وقال القاضي في الجامع الصغير ، والتعليق : إن قصد وزنه - كالأسطال - والإبريسم ونحوهما : لم يجوز التفاضل . وإن لم يقصد وزنه - كالصوف والقطن ونحوهما - جاز التفاضل . وجزم به في التلخيص .

قال الزركشي : وهو قول جماعة . وهو أوجه . وقاله في الكافي في الموزون وقطع في المنسوج من القطن والكتان : أنه لا ربا فيه .

قال في الفروع : وعلى هذه المسألة يخرج بيع فلس بفلسين . وفيه روايتان منصوصتان . وأطلقهما في التلخيص ، والفروع .

إمدهما : لا يجوز التفاضل . نص عليه في رواية جماعة . قدمه في الحاوى الكبير ، والمستوعب .

والرواية الثانية : يجوز التفاضل .

فعلى هذه الرواية : لو كانت نافقة . هل يجوز التفاضل فيها ؟ على وجهين . وأطلقهما في التلخيص ، والفروع .

إمدهما : لا يجوز . جزم به أبو الخطاب في خلافه الصغير . وقدمه في الحاوى الكبير ، والمستوعب .

والوجه الثاني : يجوز . قال الزركشي : قال القاضي في الجامع الصغير ، وابن

عقيل ، والشيرازي ، وصاحب المستوعب ، والتلخيص وغيرهم : سواء كانت نافقة أو كاسدة . بيعت بأعيانها ، أو بغير أعيانها .

وجزم أبو الخطاب في خلافه الصغير بأنها - مع نفاقها - لا تباع بمثلها إلا بمائلة ، معللا بأنها أثمان .

ثم حكى الخلاف في معمول الحديد . قال : وتلخص من ذلك في الفلوس

النافقة ، هل تجرى مجرى الأثمان . فيجوز الربا فيها ؟ إن قلنا : العلة في النقدين

الثمينة مطلقاً - وهو ظاهر ما حكاه أبو الخطاب في جامعه الصغير<sup>(١)</sup> . أو لا يجرى مجراها ، نظراً إلى أن العلة ما هو ثمن غالباً . وذلك يختص الذهب والفضة . وهو قول أبي الخطاب في خلافه الكبير ، على القولين .

وعلى الثاني : لا يجرى الربا فيها ، إلا إذا اعتبرنا أصلها ، وقلنا : العلة في النقدين الوزن كالكسادة . انتهى كلام الزركشي .

قوله ﴿ وَلَا يُبَاعُ مَا أَصْلُهُ الْكَئِيلُ بِشَيْءٍ مِنْ جِنْسِهِ وَزَنًّا ، وَلَا مَا أَصْلُهُ الْوَزْنُ ﴾ أى بشيء من جنسه ﴿ كَيْلًا ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الفائق : وقال شيخنا - يعنى به الشيخ تقي الدين رحمه الله - إن بيع المكيل بجنسه وزناً شاع .

وقال في الفروع : ويتوجه من جواز بيع حب بدقيقه وسويقه جواز بيع مكيل وزناً وموزن كيلاً . اختاره شيخنا .

قوله ﴿ فَإِنْ اختلفَ الجنسُ جازَ يَبِيعُ بَعْضُهُ بَعْضًا كَيْلًا وَوَزَنًا وَجُزْأَفًا ﴾ .

شمل مسألتين .

إمدهما : باع مكيلاً بموزون ، أو موزوناً بمكيل . فهذا يجوز بيع بعضه ببعض كيلاً ووزناً وجزأفًا ، إذا اختلف الجنس ، قولاً واحداً . ونص عليه ، لكن الإمام أحمد رحمه الله كره المجازفة في رواية ابن الحكم .

الثانية : باع مكيلاً بمكيل ، أو موزوناً بموزون . واختلف الجنس . فعموم كلام المصنف هنا : أنه يجوز . وهو قول أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام الخرقى ، والمذهب الأحمدي والنظم ، والوجيز ، وتجريد العناية ، والمنور ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . واختاره ابن عقيل ، والمصنف ، والمجد ، وصاحب التلخيص ، وابن منبج في شرحه ، وابن عبدوس في تذكرته وغيرهم .

(١) في خ « خلافه الصغير »

قال في الفروع : وهو أظهر . وقدمه في الشرح ، والفائق والهداية ، والمستوعب والخلاصة ، والرعاية الكبرى ، وغيرهم .

وعنه لا يجوز ذلك جزافاً . اختاره جماعة من الأصحاب . منهم أبو بكر ، وابن أبي موسى ، والقاضي في المجرّد ، والخلاف ، والشريف أبو جعفر .

قال في الرعاية الكبرى ، وقيل : يحرم . وهو أظهر . وأوماً إليه أحمد . وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .

قال ابن أبي موسى : لاخير فيما يكال بما يكال جزافاً . ولا فيما يوزن بما يوزن جزافاً ، انفقت الأجناس أو اختلفت . وقاله القاضي . وهو المنصوص عن الإمام أحمد في رواية الحسن بن ثواب وغيره .

قال في الفروع : ونصه لا يجوز .

قلت : هذا المذهب . لأنه المنصوص عن الإمام أحمد .

والأول : اختاره كثير من الأصحاب ، لكن لم ينقل عن صاحب المذهب .

وأطلقهما في المذهب ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .

قوله ﴿ وَالْجِنْسُ : مَالُهُ اسْمٌ خَاصٌ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا ، كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالنَّمْرِ وَالْمِلْحِ ﴾ .

نص عليه . قال في الطريق الأقرب : والأبازير جنس .

تنبيه : صرح المصنف أن البر والشعير جنسان . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه هما جنس واحد .

قوله ﴿ وَفُرُوعُ الْأَجْنَاسِ أَجْنَاسٌ ، كَالْأَدِقَّةِ وَالْأَخْبَازِ وَالْأَدَهَانَ ﴾ .

وكذا الخلول . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أن خل التمر والعنب

جنس واحد . وردّه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقال في التلخيص : وفي الخلول وجهان .  
قال الزركشى ، وفي التلخيص : الخلول كلها جنس واحد . ولا معول عليه .

انتهى .  
قلت : يحتمل أن يكون الوجه الثانى - الذى فى التلخيص - موافقا للرواية .  
وخرج فى النهاية من هذه الرواية : أن الأدهان المائعة جنس واحد . وأن  
الفاكهة - كتفاح وسفرجل - جنس .

فأمره : لا يصح بيع خل العنب بخل الزبيب مطلقاً . نص عليه .

وقال القاضى وغيره : لانفراد أحدهما بالماء .

قلت : فيعابى بها .

واقصر عليه الزركشى .

قوله ﴿ وَاللَّحْمُ أَجْنَسٌ بِاخْتِلَافِ أَصُولِهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأكثر . منهم أبو بكر ، والقاضى فى تعليقه  
وأبو الحسين ، وأبو الخطاب فى خلافه ، وابن عقيل . وجزم به فى الوجيز وغيره .  
وقدمه فى المحرر ، والفروع ، والنظم ، والفائق ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس  
فى تذكرة .

قال ابن منبج فى شرحه : هذا المذهب .

قال فى تجريد العناية : اللحم أجناس باعتبار أصوله ، على الأظهر .

وعنه جنس واحد . اختاره الخرقى .

وأنكر القاضى كون هذه الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله . وقدمه فى  
الرعيتين . والحاوئين ، وإدراك الغاية ، ونهاية ابن رزين .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ اللَّبَنُ ﴾ .

يعنى أن فيه روايتين . هل هو أجناس باختلاف أصوله ؟ وهو المذهب .

كاللحم ، أو جنس واحد كاللحم ؟ سواء ، خلافاً ومذهباً .

وقال ابن عقيل : لبن البقر الأهلية والوحشية جنس واحد . على الروايات كلها . لأن اسم البقر يشملها . وردة المصنف ، والشارح .  
وعنه في اللبن : أنه أربعة أجناس أيضاً ، كاللحم . ذكرها في المذهب ،  
والهادى ، والتلخيص ، والرعاية ، وغيرهم .

وعنه في اللحم : أنه أربعة أجناس : لحم الأنعام ، ولحم الوحش ، ولحم الطير ،  
ولحم دواب الماء . اختارها القاضى فى روايته . وحمل كلام الخرقى عليه . وضعف  
المصنف اختيار القاضى .

وأطلقهن فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والهادى ،  
والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة .

وقال ابن أبى موسى : لا خلاف عن الإمام أحمد : أن لحم الطير والسماك  
جنسان . انتهى .

وعنه فى اللحم : أنه ثلاثة أجناس : لحم الأنعام ، ولحم الطير ، ولحم دواب الماء .  
قلت : وهو ضعيف . فإن لحم الوحش على هذه الرواية لم يذكر له حكم .

#### فأوردناه

إمدهما : لحم الغنم جنس واحد . على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب .  
وقيل : جنسان ، ضأن ومعز . لتفريقه سبحانه وتعالى بينهما . وهو احتمال .  
ذكره المصنف ، والشارح .

الثانية : الشحوم والأكبدة والأطحلة والرئات والجلود والأصواف والعظام  
والرئوس والأكارع ، ونحو ذلك مما اشتمل عليه اللحم : يجرى فيهن من الخلاف  
ما يجرى فى اللحم . هل ذلك جنس أو أجناس ، أو أربعة ، أو ثلاثة ؟ قاله الزركشى  
والسامرى ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَاللَّحْمُ وَالشَّحْمُ وَالْكَبِدُ أَجْناسٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الحرر ، والوجيز ،  
وغيرهما . وقدمه في الفروع ، والرعاية ، وغيرهما .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب .

وقال القاضى ، وصاحب عيون المسائل : لا يجوز بيع اللحم بالشحم .

قال الزركشى : ولا أعلم له وجهاً .

قال في عيون المسائل : لأنه لا ينفك عنه . ولهذا لو حلف لا يأكل لحماً .

فأكل شحمًا : حنث .

قال في الفروع : كذا قال .

قال المصنف ، والشارح : فإن منع القاضى منه ، لسكون اللحم لا يخلو عن شحم

لم يصح . لأن الشحم لا يظهر ، وإن كان فيه شيء . فهو غير مقصود . فلا يمنع

البيع . ولو منع لذلك لم يجوز بيع لحم بلحم . لاشتمال كل واحد منهما على ما ليس

من جنسه . ثم لا يصح هذا عند القاضى . لأن السمين الذى يكون مع اللحم

عنده لحم . فلا يتصور اشتمال اللحم على الشحم . انتهى .

### فوائده

منها : القلوب والرئوس والأطحلة والرئات والجلود والأصواف والعظام

والأكارع : كاللحم والشحم والكبد . يعنى كل واحد من ذلك جنس غير اللحم .

وهذا الصحيح من المذهب .

وقيل : الرئوس من جنس اللحم . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : لا .

ومنها : الألية ، والشحم جنسان . على الصحيح من المذهب . اختاره القاضى

وغيره .

قال الزركشى : هو المشهور عند الأصحاب . وجزم به في الحرر ، والرعاية

الصغرى ، والحاويين ، وتذكرة ابن عبدوس ، وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : هما جنس واحد . وهو ظاهر ما قدمه في النظم . وقدمه ابن رزین في شرحه . واختاره المصنف . وقال : ظاهر كلام الخرقی أن كل ما هو أبيض في الحيوان ، يذوب بالإذابة ويصير دهناً . فهو جنس واحد . قال : وهو الصحيح . وأطلقهما في الفروع .

ومنها : اللحم الأبيض ، كسمن الظهر والجنبین ، ونحوه . هو واللحم الأحمر الخالص : جنس واحد . قاله القاضي ، وابن البنا ، وغيرهما .

قال الزركشى : جنس واحد على الأشهر . وجزم به في المستوعب ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقال المصنف : ظاهر كلام الخرقی : أنهما جنسان .

ومنها : حكي ابن البنا ، وابن الجوزی في المذهب ، ومسبوك الذهب ، في جواز بيع اللبأ باللبن : وجهين .

وخصهما القاضي بما مست النار أحدهما . وردة المصنف ، والشارح .

وعندهما - مع صاحب المستوعب - أنهما جنس واحد ، يجوز بيع أحدهما بالآخر متماثلاً ، ولا يجوز متفاضلاً . ولا يجوز إن مست النار أحدهما . وجزم به في النظم .

وحمل صاحب المستوعب وجه منع ابن البنا على ما إذا مست النار أحدهما . وجزم في الرعاية الكبرى بعدم الجواز .

ومنها : لا يجوز بيع الزبد بالسمن ، على الصحيح من المذهب . قدمه في

المغنى ، والشرح ، ونصراه . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وشرح ابن رزین . وجزم به في الكافي .

وقيل : يجوز . اختاره القاضي . وردة المصنف .

قال في المحرر : وعندى أنه جائز . واقتصر عليه . وصححه في النظم .

وأطلقهما في الفروع ، والمستوعب . وقال : ذكرها ابن عقيل ، وذكرها ابن عقيل  
روايتين . قاله في الفروع .

ومنها : يجوز بيع الزبد ، أو السمن بالخبيض . على الصحيح من المذهب .  
قال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع : يجوزان به في ظاهر المذهب  
متماثلا ومتفاضلا . وجزم به في الرعاية الكبرى . وقال : نص عليه في الزبد .  
وجزم به في النظم في بيع السمن بالخبيض .  
وقيل : لا يجوز .

ومنها : لا يجوز بيع اللبن بالزبد ، ولا بالسمن ، ولا بشيء منه من فروع  
اللبن . كالألبان ونحوه . وسواء كان فيه شيء من غيره أو لا .  
قدمه في المغنى ، والشرح . وقال : هذا ظاهر المذهب . وقدمه في الرعاية  
الكبرى ، والنظم .

وعنه : يجوز بيع اللبن بالزبد . إذا كان الزبد المنفرد أكثر من الزبد  
الذي في اللبن . وهذا يقتضى جواز بيعه متفاضلا . ومنع جوازه متماثلا .  
قال القاضى : وهذه الرواية لا تخرج على المذهب .

قلت : هذه الرواية شبيهة بالرواية الثانية التى (١) فى « مدعجوة » على  
ما يأتى قريباً . وقد صرح بذلك فى المذهب .  
والحكم فى السمن كالحكم فى الزبد . وقدم فى الرعاية : أنه لا يجوز بيعه  
بسمن . وإن جوزناه بزبد .

ومنها : لا يجوز بيع اللبن بالخبيض . نص عليه . ويتخرج الجواز من التى قبلها .  
قلت : صرح فى المذهب بها مثلها . وحكى الخلاف فى الكل .  
ومنها : قال فى الرعاية الكبرى : لا يجوز بيع اللبن ، سواء كان رائباً أو

(١) كذا هى « الذى » بخط المصنف .

حلياً ، بلبن جامد أو مصل أو جبن أو أقط . وجزم به في المذهب وجزم به في  
النظم في غير المصل .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ لَحْمِ بَحْيَوَانٍ مِنْ جِنْسِهِ ﴾ .  
هذا المذهب ، وعليه الأصحاب <sup>(١)</sup> .

قال المصنف ، والشارح : لا يختلف المذهب في ذلك .  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يحرم إذا كان الحيوان مقصود اللحم ،  
وإلا فلا .

قوله ﴿ وَفِي بَيْعِهِ بَغَيْرِ جِنْسِهِ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمذهب الأحمد ،  
والمتوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ،  
والنظم ، والفروع ، والفاثق ، وغيرهم .

أمرهما : لا يجوز . قال الزركشي : وهو ظاهر كلام أحمد ، والخزقي ،  
وأبي بكر ، وابن أبي موسى ، والقاضي في تعليقه ، وجامعه الصغير ، وأبي الخطاب  
في خلافة الصغير ، وغيرهم . انتهى .

وصححه في التصحيح . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . واختاره ابن عيادوس  
في تذكرته .

والوجه الثاني : يجوز . قال المصنف ، والشارح : اختاره القاضي . وجزم  
به في الوجيز ، والمنور ، ونهاية ابن رزين ، ومنتخب الأدمي . وصححه الجدي في  
شرحه ، وشيخنا في تصحيح المحرر . وهو المذهب .

وقال الزركشي ، وبعض [ الأصحاب ] المتأخرين : ينبني القولين على الخلاف  
في اللحم : هل هو جنس أو أجناس ؟ .

وصرح أبو الخطاب أنهما على القول بأنه أجناس . قال الزركشي : وهو  
الصواب . انتهى .

(١) من هنا خرم ست ورقات من مخطوطة المصنف في غالب الظن .

قلت : قال في الكافي : وإن باع اللحم بحيوان ما كول غير أصله - وقلنا :  
هما أصل واحد - لم يميز ، وإلا جاز .

وقال في المعنى : احتج من منعه بعموم الأخبار . وبأن اللحم كله جنس واحد .  
ومن أجزائه قال : مال الربا يبيع بغير أصله ولا جنسه . فجاز . كما لو باعه بالأثمان  
وقال في إدراك الغاية : وعنه اللحم أجناس باختلاف أصوله . فلا يصح بيعه  
بحيوان من جنسه . وفي غيره وجه .

فبنى الخلاف على القول بأن اللحم أجناس .

وقال الشارح : والظاهر أن الاختلاف مبنى على الاختلاف في اللحم . فإن  
قلنا : إنه جنس واحد لم يميز . وإن قلنا : أجناس . جاز بيعه بغير جنسه .

### فوائد

الأولى : يجوز بيع اللحم بحيوان غير ما كول ، على الصحيح من المذهب .

قال في الفائق : جاز في أصح الوجهين .

قال المصنف ، والشارح : جاز في ظاهر قول أصحابنا .

وكأنهما لم يطلعا على نقل فيه خاص .

قال أبو الخطاب : ولا رواية فيه . فيحتمل وجهين .

وصرح بالجواز القاضى فى التعليق ، وأبو الخطاب فى خلافه الصغير ،

وابن الزاغونى ، وصححه ابن عقيل فى الفصول . وقدمه فى الفروع ، والرعاية . وهو

ظاهر كلام الشريف أبى جعفر ، والقاضى فى الجامع الصغير .

وقيل : هو كالمأ كول . جزم به ابن عقيل فى التذكرة . وأطلق وجهين فى

المستوعب .

الثانية يجوز بيع اللحم بمثله بشرطه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وعليه أكثر الأصحاب .

قال الزركشى : ذهب جمهور الأصحاب إلى الجواز .  
واختاره القاضى ، وأبو الخطاب ، وغيرها . وقدمه فى الحرر ، والشرح ،  
والفروع ، والنظم ، وغيرهم .  
وعنه لا يجوز إذا كان رطباً . اختاره الخرقى ، وأبو حفص العكبى .  
وقدمه فى الرايتين ، والحاويين .  
ويأتى قريباً ببيع رطبة برطبة . وهو شامل لهذه المسألة .  
فلى المذهب : يشترط نزع عظمه ، على الصحيح من المذهب .  
قال الزركشى : اشترط القاضى والأكثر فى بيع اللحم نزع العظم .  
قال فى الفروع : ويعتبر نزع عظمه فى الأصح . وقدمه فى الرعاية الكبرى .  
وهو ظاهر ما جزم به فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والتلخيص ، والحرر  
وتذكرة ابن عبدوس ، والإيضاح .  
وقيل : لا يشترط .

قال المصنف ، والشارح ، وصاحب الحاوى الكبير ، وغيرهم : وكلام الإمام  
أحمد يقتضى الإباحة من غير نزع عظامه ، ومالوا إلى ذلك . وقدمه فى النظم .  
الثالثة : يشترط لصحة بيع العسل [ بالعسل ] تصفيته من الشمع . فإن لم  
يصف . فحكمه حكم « مدعجوة » على ما يأتى فى كلام المصنف .

قوله « وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ حَبِّ بَدَقِيْقٍ ، وَلَا بَسْوِيْقِهِ ، فِي أَصْحَ الرَّوَّائِيْنِ »  
وهى المذهب . وعليه الأصحاب .

والرواية الثانية : يجوز . فبياع وزناً . اختارها فى الفائق . وعلل الإمام أحمد  
رحمه الله : المنع بأن الأصل الكيل .

### فوائد

إمداها : يحرم بيع دقيق بسويقه ، على الصحيح من المذهب . قدمه فى  
المنفى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قال في الرعايتين : يجوز ، على الأضعف .  
وعنه لا يجوز وزناً . قال في الحاويين : يجوز بيع دقيق بسويقه في أصح  
الوجهين .

الثانية : لا يجوز بيع خبز بحبه ، ولا بدقيقه . نص عليه مراراً . وجزم به  
في الرعاية ، والمذهب ، وغيرهما . نقل ابن القاسم وغيره المنع . لأن فيه ماء .  
وعله ابن شهاب بأنهما إذا صارا خبزاً كان أكثر من هذا .  
وفي الفروع هنا كلام محتمل . فلم نذكره .

الثالثة : لا يجوز بيع حب جيد بمسوس . ذكره ابن عقيل وغيره ، واقتصر  
عليه في الفروع .

ويصح بيع حب جيد بحب خفيف .  
قال ابن عقيل : وبيع عفته بسليمه يحتمل كذلك .

قوله ﴿ وَلَا أَصْلُهُ بِمَصِيرِهِ ﴾

يعنى لا يجوز ، كزيتون بزيت ونحوه .  
وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
ونقل مهنا في الزيتون يكره . وهو قول في الرعاية .

قوله ﴿ وَلَا خَالِصِهِ بِمَشُوبِهِ ﴾

وكذا لا يجوز مشوبه بمشوبه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
ويجوز بيع ذلك والذي قبله على الرواية التي في « مد معجزة » .  
وظاهر ما قطع به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والخلاصة : جواز  
بيع خالصه بمشوبه . وفيه نظر ظاهر . وربما كان سهواً .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ بَيْعُ دَقِيقِهِ بِدَقِيقِهِ إِذَا اسْتَوِيََا فِي التَّمْوِمَةِ ﴾

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقدم في  
التبصرة عدم الجواز .

فعلی المذهب : بیاع بالکیل ، علی الصحیح من المذهب . قدمه فی المعنی ،  
والشرح ، والفروع ، والرعاتین ، والحاوین ، وغيرهم .  
وقیل : بالوزن . اختاره القاضی . ورده المصنف ، والشارح .  
قال فی الرعاتین ، والحاوین ، وقیل : أو وزناً .

قوله ﴿ وَمَطْبُوحُهُ بِمَطْبُوحِهِ ﴾ .

یعنی یجوز ، كَاللَّبَّاءِ<sup>(١)</sup> بمثله ، والأقبط بمثله ، والسمن بمثله ، وما أشبهه . وهذا  
المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فی المعنی ، والشرح ، وغيرهما .  
وقدمه فی الفروع وغيره .  
وقیل : لا یصح .

وقیل : إن استویا فی عمل النار صح ، وإلا فمدّ عجوة .

قوله ﴿ وَخُبْزُهُ بِخُبْزِهِ ﴾ .

هذا المذهب فی الجملة . وعليه الأصحاب ، وأكثرم قطع به .  
قال فی المبهم : لا یجوز فطیر بخمیر .

قوله ﴿ إِذَا اسْتَوِيَا فِي النَّشَافِ أَوْ الرُّطُوبَةِ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به فی المعنی ، والشرح ، والوجیز . وشرح ابن منجا ،  
والحاوین ، والتلخیص ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقال فی الرعاتین : وخبزه بخبزه . وأطلق . وقال : استویا جفافاً .

وقال فی الفروع : وخبزه بخبزه . ولم یحك خلافاً . وكذا قال فی الهدایة .

قال فی المذهب : یجوز بیع الخبز بالخبز ، وإن تفاوتتا فی الرطوبة والیبوسة .

ولعل هذا المذهب .

(١) هو ما ينزل في الضرع عقب الولادة مباشرة .

قوله ﴿وَعَصِيرُهُ بِعَصِيرِهِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . جزم به في المغني ، والشرح ، والهداية والخلاصة . وصححه في الفروع . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال : نص عليه .  
وقيل : لا يجوز

قوله ﴿وَرَطْبُهُ بِرَطْبِهِ﴾

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، والرعاية الكبرى . وقال : نص عليه ، وغيرهم .  
قال الزركشي : هو قول جمهور الأصحاب : القاضي ، وأبي الخطاب ، والشيخين ، وغيرهم .

ومنع منه ابن شهاب ، وأبو حفص المكبري . وهو رواية عن الإمام أحمد .  
وقالا : يحتمله كلام الخرق في اللحم مثله .

قال في المحرر : ولم يجزه الخرق في اللحم رطبا .

وقال المصنف : ومفهوم كلام الخرق إباحته هنا . لقوله « ولا يباع شيء من الرطب يابس من جنسه » فإن مفهومه جواز [ بيع ] الرطب بالرطب .  
وتقدم بيع اللحم باللحم عند بيع اللحم بالحيوان .

قوله ﴿وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ . وَهُوَ بَيْعُ الْحَبِّ فِي سُنْبَلِهِ بِجَنِينِهِ﴾

أطلق المصنف قوله « الحب في سنبله » وأطلق أيضا جماعة . منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاو بين ، والشرح ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

والصحيح من المذهب : أن بيع المحاقلة : هو بيع الحب المشتد في سنبله . فلا بد أن يكون مشتداً . جزم به في المحرر ، والمنور ، والرعاية الكبرى . وقدمه في الفروع . وقال : ولم يقيده جماعة .

قوله ﴿ وَفِي بَيْعِهِ بَغْيٌ جِنْسِهِ وَجِهَانٍ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمحزر ،  
والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، والشرح ، والفروع .

أمرهما : يصح . وهو الصحيح . صححه في التصحيح ، والتلخيص ، والنظم .

وهو ظاهر ما صححه في البلغة . وجزم به في المنور . وجزم في المعنى في باب الربا  
عند مسألة « والبر والشعير جنسان » .

الوجه الثاني : لا يصح .

تنبيه : قوله ﴿ وَفِي بَيْعِهِ بَغْيٌ جِنْسِهِ ﴾ .

قال في الفروع : وفي بيعه بمكيل غير جنسه ، ثم قال : ويصح بغير مكيل

فخص الخلاف بالمكيل . وهو الصحيح . وجزم به في التلخيص ، والمحزر ،

والفائق ، والرعايتين . وقدمه في الفروع .

ومثل في الحاوي الصغير بالشعير ونحوه . ومثله في الهداية ، والمذهب ،

والخلاصة ، والحاوي الكبير ، وغيرها : بالشعير . وخص المصنف ، والشارح ،

وصاحب التلخيص وغيرهم : الخلاف بالحب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

فالأول أعم من الثاني . لأن كل حب مكيل . وليس كل مكيل بحب .

وتظهر فائدة الخلاف في الأشنان ونحوه . فإنه داخل في القول الأول ،

لا الثاني . لأنه ليس بحب .

قوله ﴿ وَلَا يَبِيعُ الْمَزَابَنَةَ . وَهِيَ يَبِيعُ الرُّطْبَ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ

إِلَّا فِي الْعَرَايَا . وَهُوَ يَبِيعُ الرُّطْبَ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ خَرْصًا يَمْتَلِئُهُ مِنَ التَّمْرِ

كَيْلًا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ لِمَنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ وَلَا تَمَنُّ

مَعَهُ ﴾ .

« العرايا » التي يجوز بيعها : هي بيع الرطب في رؤوس النخل ، سواء كان

موهوباً أو غير موهوب . على الصحيح من المذهب . واختاره القاضي ، وجمهور  
الأصحاب . وهو ظاهر عموم كلام المصنف ، والمجد ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والفاثق .

وظاهر كلام الخرقى - وتبعه جماعة من الأصحاب ، منهم صاحب التلخيص -  
تخصيص العرايا بالهبة . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

قال في رواية سندي وابن القاسم : العربية أن يهب الرجل للجار - أو ابن  
العم - النخلة والنخلتين ، مالا تجب فيه الزكاة . فلمهوب له أن يبيعها بخرصها تمرأ  
للرفق .

قوله ﴿ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ﴾ .

يشترط في صحة ذلك : أن يكون فيما دون خمسة أوسق . على الصحيح من  
المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه يجوز في خمسة أوسق .

وذكر ابن الزاغوني في الوجيز : أنه لا تشترط الأوسق أصلاً فيما إذا كان  
المشترى هو الواهب إذا كان يشق عليه دخول الموهوب له وخروجه في بستانه ،  
أو يكره الموهوب له دخول بستان غيره .

قال الزركشي : وأغرب ابن الزاغوني في ذلك . ولا نظير له .

قوله ﴿ لِمَنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى أَكْلِ الرَّطْبِ ﴾ .

ولا نزاع في ذلك .

ومفهوم كلام المصنف : أن البائع لو احتاج إلى أكل التمر - ولا تمر معه إلا  
الرتب - أنه لا يجوز له ذلك . وهو الصحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر  
الأصحاب . وهو ظاهر ما جزم به في المعنى ، والشرح وغيرهما . وقدمه في الفروع .  
وقيل : يجوز ذلك . وعلوه فقالوا : جواز ذلك بطريق التنبيه . لأنه إذا جاز

مخالفة الأصل لحاجة التفكه فلحاجة الاقتيات أولى . اختاره أبو بكر في التنييه .  
وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والنظم ، وتذكرة  
ابن عبدوس ، والفائق ، والنور ، ومنتخب الأزجى . وقدمه في الرعاية الكبرى  
وجعل ابن عقيل من صور الحاجة : إذا كانت موهوبة ويشق على الواهب  
دخول الموهوب له وخروجه ، أو يكره الواهب دخول غيره . فيجوز البيع إذا .  
تنييه : يكتفى بالحاجة المتقدمة من جهة البائع أو المشتري ، على الصحيح من  
المذهب .

قال الزركشى : هذا المشهور المختار لأبي محمد وغيره . وجزم به أبو بكر  
في التنييه .

وحكى المصنف ، والشارح عن أبي بكر والقاضى : اشتراط الحاجة من جانبي  
البائع والمشتري . وهو المقدم عند ابن عقيل .

قال الزركشى : وظاهر ما في التلخيص : أنه يشترط - مع حاجة المشتري  
المتقدمة - أن يشق على الموهوب له القيام عليها .

فعلى المذهب - وهو اشتراط حاجة المشتري ، وعدم اشتراط حاجة البائع -  
يجوز للبائع أن يبيع أكثر من مائة وسق في عقود متعددة بالشروط الآتية .

وعلى القول باشتراط الحاجة من البائع ، أو المشتري : لا يجوز أن يبيع عريقين  
من رجلين خمسة أوسق فأكثر ، وهو قول أبي بكر ، والقاضى ، وابن عقيل .

قوله ﴿ وَيُعْطِيهِ مِنَ التَّمْرِ مِثْلَ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ مَا فِي النَّخْلِ عِنْدَ  
الْجَنَافِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه يعطيه مثل رطبه .

قال الزركشى : ولعله ظاهر الأحاديث .

وقيل : إنه المنصوص . وأطلقهما في للذهب ، والخلاصة ، والمستوعب ،  
والكافي ، والزرکشی .

تنبيه : تلخص مما تقدم : أنه يشترط لصحة بيع العرايا شروط . بعضها متفق  
عليه ، وبعضها مختلف فيه .

فمنها : كونه رطباً على رهوس النخل . فلا يجوز بيع الرطب الذى على الأرض بتمر  
ومنها : كونها دون خمسة أوسق على المذهب .

ومنها : كونها خرصاً لا جزافاً .

ومنها : كون المبيع بتمر ، فلا يجوز بيعها بخرصها رطباً .

ومنها : كون التمر المشتري به كيلاً لا جزافاً .

ومنها : كون التمر مثل ما حصل به الخرص ، لا أزيد ولا أنقص .

ومنها : الحول والقبض من الطرفين في مجلس العقد . نص عليه . وقبض

كل واحد منهما بحسبه . ففي النخلة : بالتخلية ، وفي التمر : بكيله . فإن سلم أحدهما  
ثم مشى إلى الآخر فسلمه جاز التباعد .

ويأتى إذا ترك الرطب حتى أثمر في الباب الذى يليه .

ومنها : الحاجة إلى أكل الرطب أو التمر ، على ما تقدم .

ومنها : أن لا يكون مع المشتري نقد يشتري به . فهذه تسعة شروط .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ فِي سَائِرِ الثَّمَارِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره ابن حامد ، وابن عقيل ، والمصنف ، والشارح .

وصححه في التصحيح ، والنظم . وجزم به في المحرر ، وتذكرة ابن عبدوس . وهو

ظاهر كلام الخرقى ، والوجيه . وقدمه في المغنى ، والشرح .

والوجه الثانى : يجوز . قاله القاضى . وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين .

قلت : وهو الصواب عند من يتعاده . وقدمه ابن رزىن في شرحه . وأطلقهما

في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،  
والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، والفاثق .  
وقيل : يجوز في العنب وحده . وهو احتمال للمصنف . وهو ظاهر ما قطع به  
الطوفي في مختصره في الأصول في القياس .

تفيم : مفهوم كلام المصنف وغيره : أنه لا يجوز في غير التمر . قولاً واحداً .  
وهو كذلك ، إلا أن الشيخ تقي الدين : جوز ذلك في الزرع .

وخرج الشيخ تقي الدين : جواز بيع الخبز الطرى باليابس في بركة الحجاز  
ونحوها . ذكره عنه في الفائق ، والزركشى . وزاد : بيع الفضة الخالصة بالمشوشة  
نظراً للحاجة .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ جِنْسٍ فِيهِ الرَّبَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَمَعَ أَحَدِهِمَا  
أَوْ مَمَّهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا ، كَمُدِّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بَمُدِّينِ ، أَوْ بِدِرْهَمَيْنِ ،  
أَوْ بِمُدِّ وَدِرْهَمٍ ﴾ .

وهو المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقدموه ونصروه .  
ويأتى : إذا ظهر أن المدّين من شجرة أو زرع واحد ، أو الدرهمين من نقد واحد  
وعنه يجوز ، بشرط أن يكون المفرد أكثر من الذي معه غيره ، أو يكون  
مع كل واحد منهما من غير جنسه . اختاره الشيخ تقي الدين في مواضع من كلامه  
فعلينا يجوز بيع درهمين بمدّ ودرهمين ، ومدّين بدرهم ومدّ . ودرهم ومدّ بدرهم  
ومدّ . ومدّين ودرهم بمدّ ودرهم ، وعكسه . ولا يجوز درهم بمدّ ودرهم ، ولا مدّ بدرهم  
ومدّ ، ونحو ذلك .

ومن المتأخرين - كصاحب المستوعب - من يشترط فيما إذا كان مع كل  
واحد من غير جنسه من الجانبين : التساوى . وجعل كل جنس في مقابلة جنسه .  
وهو أولى من جعل الجنس في مقابلة غيره . لاسيما مع اختلافهما في القيمة .  
فعلی هذه الرواية : بشرط أن لا يكون حيلة على الربا .

ونص الإمام أحمد رحمه الله على هذا الشرط في رواية حرب . ولا بد منه .  
وعنه رواية ثالثة : يجوز ، إن لم يكن الذى معه مقصوداً ، كالسيف الحلى .  
اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وذكره ظاهر المذهب . ونصره صاحب الفائق  
في فوائده .

فأما إن كانت الحيلة من غير جنس الثمن : فإنه يجوز . على الصحيح من  
المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .  
وعنه لا يجوز . قال في الإرشاد : وهى أظهرهما . لأنه لو استحق وتلف لم  
يدر بيم يرجع ؟

قال ابن رجب في قواعده : للأصحاب في المسألة طريقة ثانية . وهى أنه  
لا يجوز بيع الحلى بجنس حليته ، قولاً واحداً . وفي بيعه بنقد آخر روايتان . ويجوز  
بيعه بعرض . رواية واحدة . وهى طريقة أبى بكر فى التنبيه ، وابن أبى موسى ،  
والشيرازى ، وأبى محمد التميمى ، وأبى عبد الله الحسين الهمدانى فى كتابه المقتدى  
ومن هؤلاء من جزم بالمنع من بيعه بنقد من جنسه وغير جنسه ، كأبى بكر .  
وقال الشيرازى : الأظهر المنع .

ومنه من جزم بالجواز فى بيعه بغير جنسه ، كالتميمى .

ومنه من حكى الخلاف ، كابن أبى موسى .

ونقل البرزاطى عن الإمام أحمد رحمه الله ما يشهد لهذه الطريقة - فى حلى  
صنع من مائة درهم فضة ومائة نحاس - : أنه لا يجوز بيعه كله بالفضة ولا بالذهب ،  
ولا بوزنه من الفضة والنحاس ، ولا يجوز بيعه حتى تخلص الفضة من النحاس وبيعه  
كل واحد منهما وحده .

تنبيه : فعلى المذهب فى أصل المسألة : يكون من باب توزيع الأفراد على  
الجل ، وتوزيع الجل على الجل .

وعلى الرواية الثانية : يكون من باب توزيع الأفراد على الأفراد .

### فأمرتان

إمراهما : للأصحاب في توجيه المذهب مأخذان .

أحدهما - وهو ما أخذ القاضى ، وأصحابه : - أن الصفقة إذا اشتملت على شيئين مختلفى القيمة : يقسط الثمن على قيمتهما . وهذا يؤدى هنا : إما إلى تعيين التفاضل ، وإما إلى الجهل بالتساوى . وكلاهما مبطل للعقد في باب الربا .  
والمأخذ الثانى : أن ذلك ممنوع ، سداً لذريعة الربا . فإن اتخاذ ذلك حيلة على الربا الصريح واقع . كبيع مائة درهم في كيس بمائتين ، جملاً للمائة في مقابلة الكيس ، وقد لايساوى درهماً . فمنع من ذلك وإن كانا مقصودين ، حسماً لهذه المادة .

وفى كلام الإمام أحمد رحمه الله إيماء إلى هذا المأخذ .  
فلو فرض أن المدّين من شجرة واحدة ، أو من زرع واحد ، وأن الدرهمين من نقد واحد . فقيه وجهان . ذكرهما القاضى فى خلافه احتمالين .

أحدهما : الجواز ، لتحقق التساوى .

والثانى : المنع ، لجواز أن يغلب أحدهما قبل العقد . فيقبض قيمته وحده .  
وصححه أبو الخطاب فى انتصاره .

قلت : وهو المذهب . وداخل فى كلام الأصحاب ، لكن القياس الأول .  
وأطلقهما فى الفروع ، وقواعد ابن رجب .

الثانية : لو دفع إليه درهماً ، وقال : أعطنى بنصف هذا الدرهم نصف درهم ، وبنصفه فلوساً ، أو حاجة أخرى : جاز . كما لو دفع إليه درهمين ، وقال : أعطنى بهذا الدرهم فلوساً ، وبالأخر نصفين . وكذا لو قال : أعطنى بهذا الدرهم نصفاً وفلوساً جاز . ذكره المصنف والشارح وغيرهما .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَ نَوْعَى جِنْسٍ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْهُ ، كدینار قِراضة -

وهو قطع الذهب - وَصَحِيحٌ بِصَحِيحَيْنِ ) وكذا عكسه ( جاز ) .

وكذا لو باع حنطة حمراء وسمرأ ببيضاء ، أو تمرأ بَرْنِيَا ومعتلياً بآبراهيمي ونحوه . وهذا المذهب في ذلك كله . أوماً إليه الإمام أحمد . واختاره أبو بكر ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب الترغيب .

قال في التلخيص : وهو الأقوى عندي . وصححه في النظم . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الشرح والفاثق . وعند القاضي هي كالتي قبلها .

قال في القواعد : وهي طريقة القاضي وأصحابه . وجزم به في الخلاصة ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في الحرر . وأطلقهما في المستوعب ، والكافي ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . قال في الرعاية الكبرى : وجهان . وقيل : روايتان . انتهى .

ونقل ابن القاسم : إن كان نقداً فكمدّ عجوة . وأطلقهن في الفروع ، والقواعد الفقهية .

فأئمة : هذه المسألة ، ومسألة مدّ عجوة ، وفروعها : الربا فيها مقصود . فلذلك وقع الخلاف فيهما . أما إذا كان الربا غير مقصود بالإصالة ، وإنما هو تابع لغيره فهو على ثلاثة أنواع .

أحدها : مالا يقصد عادة ، ولا يباع مفرداً . كتزويق الدار ونحوه . قال في الرعاية : وكذا ثوب طرازه ذهب ، فلا يمنع من البيع بجنسه بالاتفاق .

الثاني : ما يقصد تبعاً لغيره ، وليس أصلاً لمال الربا . كبيع العبد ذي المال بمال من جنسه . فهذا له حكم يأتى في كلام المصنف .

الثالث : مالا يقصد وهو تابع لغيره ، وهو أصل لمال الربا إذا بيع بما فيه منه . وهو ضربان .

أحدهما : أن يمكن أفراد التابع بالبيع . كبيع نخلة عليها رطب برطب . فقيه طريقان .

أحدهما : المنع . وهي طريقة القاضى فى المجرى .  
الثانى : الجواز . وهي طريقة أبى بكر ، والمخرق ، وابن بطة ، والقاضى  
فى الخلاف .

الضرب الثانى : أن يكون التابع مما لا يجوز إفراده بالبيع . كبيع شاة لبون  
بلبن ، أو ذات صوف بصوف ، وبيع التمر بالنوى . وهو قول المصنف « فى بيع  
النوى بتمر فيه نوى ، واللبن بشاة ذات لبن ، والصوف بنعجة عليها صوف .  
روايتان » وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
وإخلاصة ، والكافى ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم .

إحداهما - وهي المذهب - : يجوز . جزم به فى الوجيز ، وغيره . وصححه فى  
التصحيح ، وغيره . واختاره ابن حامد ، وابن أبى موسى ، والقاضى فى المجرى ،  
والشارح ، وغيرهم . وقدمه فى الهداية ، وشرح ابن رزىن .

والثانية : لا يجوز . اختارها أبوبكر ، والقاضى فى خلافه . وقدمه فى الهادى .  
وقال ابن عبدوس فى تذكرته : يجوز بيع اللبن والصوف بشاة ذات لبن  
أو صوف . ولا يجوز بيع نوى بتمر بنواه .

قال الشارح [ على القول بالجواز ] يجوز بيعه متفاضلاً ومتساوياً . على المذهب .  
قال فى القواعد الفقهية : ولعل المنع ينزل على ما إذا كان الربوى مقصوداً .  
فالجواز على عدم القصد .

وقد صرح باعتبار عدم القصد ابن عقيل ، وغيره . وشهد له تعليل الأصحاب  
كلهم الجواز بأنه تابع غير مقصود .

#### فائدتاه

إحداهما : الصحيح من المذهب : تحريم بيع تمر بلا نوى بتمر فيه النوى .  
وإن أبحناه فى عكسها .

وقيل : يباح كالعكس .

الثانية : قال ابن رجب : واعلم أن هذه المسائل منقطعة عن مُدَّ عَجْوَةٍ .  
فإن القول بالجواز فيها لا يتقيد بزيادة المفرد على مامعه . وقد نص الإمام أحمد  
رحمه الله في بيع العبد الذي له مال بمال دون الذي معه .

وقال القاضى فى خلافه : فى مسألة العبد والنوى بالتمر : وكذلك المنع فيها  
عند الأكثرين . ومن الأصحاب من خرجها - أو بعضها - على مسائل مد عَجْوَةٍ .  
ففرق بين أن يكون المفرد أكثر من الذى معه غيره ، أو لا . وقد صرح به  
طائفة من الأصحاب . كأبى الخطاب ، وابن عقيل فى مسألة العبد ذى المال .

وكذلك حكى أبو الفتح الحلوانى رواية فى بيع الشاة ذات الصوف واللبن  
بالصوف واللبن : أنه يجوز ، بشرط أن يكون المفرد أكثر مما فى الشاة من جنسه  
قال ابن رجب : ولعل هذا مع قصد اللبن والصوف بالأصالة ، والجواز مع  
عدم القصد . فيرتفع الخلاف . وإن حمل على إطلاقه فهو منزل على أن التبعية  
هنا لا عبرة بها . وأن الروى التابع كغيره . فهو مستقل بنفسه .

قوله ﴿ وَالْمَرْجِعُ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ إِلَىٰ عُرْفِ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي  
زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾ .

وكذا قال فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ،  
والهادى ، والتلخيص ، والبلغة ، ونهاية ابن رزين ، وتذكرة ابن عبدوس ،  
وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

وقال فى المجرد : ومرد الكيل : عرف المدينة . والوزن : عرف مكة على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وجزم به فى الرعاية الصغرى ، والحاويين ، والنظم ، والمنور ، ومنتخب  
الأدمى ، والفروع ، والوجيز ، والزركشى ، وغيرهم . وقدمه فى الرعاية الكبرى .

قلت : لو قيل : إن عبارات الأولين مطلقة وهذه مبينة لها ، وأن المسألة  
قولا واحداً : لكان متجهاً .

ويقوى ذلك : أن صاحب الفروع جزم بذلك مع كثرة اطلاع .  
وقد استدل المصنف ، والشارح ، وغيرها للأول بقوله عليه أفضل الصلاة  
والسلام « المكيال مكيال أهل المدينة ، والميزان ميزان أهل مكة » فدل أن  
مرادهم ماقلناه . وهو واضح .

لكن قال في الفائق : ومرجع الكيل والوزن : إلى عرف أهل الحجاز .  
ورد في المحرر الكيل إلى المدينة ، والوزن إلى مكة زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
وحكى في الرعاية الكبرى الخلاف .  
فظاهرهما : التباير .

ويمكن الجواب بأنهما حكيا عبارات الأصحاب .

قوله ﴿ وَمَا لَا عُرْفَ لَهُمْ بِهِ فَفِيهِ وَجْهَانِ ﴾ .

أصلهما احتمالان للقاضي [ في التعليق ] .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والهادي ، والكافي ،  
والتلخيص ، والبلغة . والشرح ، والفائق .

أمرهما : يعتبر عرفه في موضعه . وهذا المذهب . صححه في التصحيح .  
وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، ومنتخب الأدمي . وقدمه  
في الفروع ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين .

والوجه الآخر : يرد إلى أقرب الأشياء شهماً به بالحجاز . وقدمه في  
الخلاصة ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، ونهاية ابن رزين .

وقيل : يرد إلى أقرب الأشياء شهماً به بالحجاز في الوزن لاغير .

فعلى المذهب : لو اختلف عرف البلاد ، فالاعتبار بالغالب . فإن لم يكن  
غالب : تعين الوجه الثاني .

وعلى الوجه الثانى : إن تعذر رجوع إلى عرف بلده . قاله فى الحاوى وغيره .

### فوائدها

إمدها : المائع كله مكيل . على الصحيح من المذهب .

والأدهان ، والزيت والشيرج ، والعسل ، والدبس ، والخل ، واللبن ، ونحوه  
قدمه فى القروع .

قال المصنف والشارح : الظاهر أنها مكيلة . قال القاضى : الأدهان مكيلة .

وفى اللبن يصح السلم فيه كيلا .

وقدمه فى الرعاية الكبرى ، إلا فى اللبن والسمن . فإنه أطلق الخلاف فيهما

وقدم فى موضع : أن اللبن مكيل . وقال : الزبد مكيل .

وسئل الإمام أحمد رحمه الله عن السلف فى اللبن ؟ فقال : نعم ، كيلا أو وزناً

وجزم ابن عبدوس فى تذكرته : أن الدهن واللبن مكيل .

وقال المصنف والشارح : يباع السمن بالوزن . ويتخرج أن يباع بالكيل .

وجزماً بأن الزبد موزون . وجعل فى الروضة العسل موزوناً .

قال المصنف والشارح : والخبز إذا يبس ودق وصار فتيتاً يبع كيلا .

وقال ابن عقيل : فيه وجه يباع بالوزن . انتهى .

والدقيق مكيل . على الصحيح من المذهب .

وقال القاضى : يجوز بيع بعضه ببعض وزناً . ولا يتمتع أن يكون موزوناً

وأصله مكيل ، كالخبز . وتقدم ذلك عند جواز بيع بعضه ببعض .

الثانية : من جملة الموزون : الذهب ، والفضة ، والنحاس الأصفر ، والرصاص

والزئبق ، والكتان ، والقطن ، والحريز ، والقرز ، والصوف ، والشعر ، والوبر ،

والغزل ، واللؤلؤ ، والزجاج ، واللحم ، والشحم ، والشمع ، والزعفران ، والعصفر ،

والورس ، والخبز ، والجبن ، وما أشبهه .

ومن ذلك : البقول ، والسفرجل ، والتفاح ، والكهبرى ، والخلوخ ،

والإجاص ، وكل فاكهة رطبة . ذكره القاضى .

ومن جملة المسكيل : كل حب ، و بزر ، وأبازير ، وجص ، ونورة ، وأشنان ، وما أشبهه . وكذلك سائر ثمر النخل ، من الرطب والبسر وغيرها ، وسائر ما فيه الزكاة من الثمار . كالزبيب ، والفسق ، والبندق ، واللوز ، والعناب ، والمشمش ، والزيتون ، والبطم ، والبلح ، وما أشبهه .

الثالثة : قال في النهاية ، والترغيب ، والتلخيص ، والرعاية ، وغيرهم : يجوز

التعامل بكيل لم يعهد .

قوله ﴿ وَأَمَّا رِبَا النَّسِيئَةِ : فَكُلُّ شَيْئَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا ثَمَنًا . عَلَّةُ رِبَا الْفَضْلِ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ ، كَالْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ بِالْمَوْزُونِ . لَا يَجُوزُ النَّسَاءُ فِيهِمَا . وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ ﴾ .

فيشترط الحلول والقبض في المجلس في ذلك . نص عليه . فيحرم مدُّ برٍّ بجنسه ، أو بشعير ونحوها . بلا خلاف أعلمه .

فأمره : لو صرف الفلوس الناقصة بذهب أو فضة : لم يجز النساء فيهما . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه . وقدمه في الحرر . والفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق .

ونقل ابن منصور الجواز . ويحتمله كلام المصنف هنا . واختاره ابن عقيل ، والشيخ تقي الدين . وذكره رواية .

قال في الرعاية قلت : إن قلنا هي عروض : جاز ، وإلا فلا .

قال في المذهب : يجوز إسلام الدرهم في الفلوس إذا لم تسكن ثمنًا . ولا يجوز إذا كانت ثمنًا .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَ مَكِيلًا بِمَوْزُونٍ جَازَ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال أبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرها : جاز . رواية واحدة .

قال الزركشى : هو المعروف عند كثير من المتأخرين .

قال فى الفروع ، والخلاصة : جاز على الأصح .

وعنه : لا يجوز . ويحتمله كلام الخرقى . فإنه قال : وما كان من جنسين

فجائز التفاضل فيه يداً بيد .

قال الزركشى : هو ظاهر كلام الخرقى .

قوله ﴿ وَفِي النِّسَاءِ رَوَايَتَانِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والكافى ، والهادى ،

والمغنى ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، وشرح ابن منبج ،

والرايعتين ، والحاويين ، والزركشى ، والفروع ، وشرح ابن رزى .

إمدهما : يجوز . وهو المذهب . صححه فى الخلاصة ، والنظم . وجزم به فى

المنور ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه فى المحرر ، والفائق .

والرواية الثانية : لا يجوز . قطع به الخرقى ، وصاحب الوجيز . و صححه فى

التصحيح .

وذكر جماعة من الأصحاب هاتين الروايتين فيما إذا اختلفا فى العلة ، أو كان

أحدهما غير روى .

وأطلق فى المغنى والشرح والتلخيص فيما إذا كان أحد المبيعين غير روى -

كالمكيل أو الموزون بالمعدود - روايتين .

قلت : ظاهر كلام أكثر الأصحاب هنا : الصحة .

قوله ﴿ وَمَا لَا يَدْخُلُهُ رَبُّ الْفَضْلِ - كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانَ - يَجُوزُ النِّسَاءِ

فِيهِمَا ﴾ .

وهو الصحيح من المذهب ، سواء بيع بجنسه أو بغير جنسه ، متساوياً أو

متفاضلاً . اختاره القاضى ، وأبو الخطاب ، وابن عبدوس المتقدم ، والمصنف ،

والشارح ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، والمنور . وقدمه في الفروع ، والمحزر ،  
والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، ونهاية ابن رزين ، ونظمها ، والخلاصة وغيرهم .  
وقال القاضي : إن كان مطعموما حرم النساء ، وإن لم يكن مكيبلا ولا موزونا .  
وهو مبني على أن العلة الطعم .

وعنه رواية ثمانية : لا يجوز النساء في كل مال بيع بآخر ، سواء كان من جنسه  
أولا . اختاره أبو بكر ، وابن أبي موسى .

قال القاضي : وأبو الخطاب وغيرهما : واختاره الخرقى .

فعليها علة النساء : المالية ، وضعف المصنف هذه الرواية .

فعلى هذه الرواية : لو باع عرضا بعرض ، ومع أحدهما دراهم ، والعروض نقداً  
والدراهم نسيئة : جاز . وإن كان بالعكس : لم يجز ، لأنه يفضى إلى النسيئة في  
العروض .

وعنه رواية ثالثة : لا يجوز في الجنس الواحد ، كالحيوان بالحيوان . ويجوز في  
الجنسين ، كالثياب بالحيوان . فالجنس أحد صفتي العلة : فأثر .

وعنه رواية رابعة : يجوز النساء إلا فيما بيع بجنسه متفاضلا .

اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وأطلقهن في التلخيص ، والبلغة ،  
والمستوعب ، والزركشى .

فعلى المذهب ، قال بعض الأصحاب : الجنس شرط محض . فلم يؤثر ، قياساً  
على كل شرط ، كالإحصان مع الزنا .

#### فأثرناه

إهداهما : حيث قلنا : يحرم . فإن كان مع أحدهما نقد : فإن كان وحده  
نسيئة جاز . وإن كان نقداً والعوضان أو أحدهما نسيئة لم يجز . نص عليه . وقاله  
القاضي وغيره . وجزم به في المستوعب ، والرعاية . واقتصر عليه في المغنى ، والشرح .  
وقدمه في الفروع .

وفي الواضح رواية يحرم بأفضل من جنسه . لأنه ذريعة إلى قرض جرّ نفعاً .  
الثانية : قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْكَالِيءِ بِالْكَالِيءِ ، وَهُوَ بَيْعُ الدِّينِ

بِالدِّينِ ﴾ .

قال في التلخيص : له صور .

منها : بيع مافي الذمة حالاً - من عروض أو أئمان - بضمن إلى أجل ممن هو عليه .

ومنها : جعل رأس مال السلم ديناً .

ومنها : لو كان لسكل واحد من اثنين دين على صاحبه من غير جنسه -

كالذهب والفضة - وتصادقا ولم يحضرا شيئاً . فإنه لا يجوز ، سواء كانا حالين أو مؤجلين . نص عليه فيما إذا كانا نقدين .

واختار الشيخ تقي الدين الجواز رحمه الله .

فإن أحضر أحدهما جاز بسعر يومه . وكان العين بالدين . وهذا المذهب .

نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجوز .

فعلى المذهب : لو كان مؤجلاً فقد توقف أحد عن ذلك . وذكر القاضى فيه

وجبهين .

أمرهما : يجوز أيضاً . اختاره المصنف ، والشارح .

قال في الرعاية : الأظهر لا يشترط حلوله .

والوجه الثانى : لا يجوز . وجزم به فى الوجيز . وأطلقهما<sup>(١)</sup> فى القروع ،

والفائق وهى من مسائل المقاصة . والمصنف - رحمه الله - لم يذكرها هنا . وقد

ذكر فى كتاب الصداق ما يدل عليها فى قوله « وإن زوج عبده حرة ، ثم باعها

العبد بضمن فى الذمة تحول صداقها أو نصفه ، إن كان قبل الدخول إلى ثمنه »

فذكرها فى آخر السلم والخلاف فيها كما ذكرها كثير من الأصحاب هناك .

(١) انتهى الحرم الذى فى مخطوطة المصنف عند قوله « وأطلقهما »

قوله في الصرفِ والسلمِ ﴿وَإِنْ قَبَضَ الْبَعْضُ . ثُمَّ افْتَرَقَا : بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

جزم به في الوجيز في الصرف ، وصححه في التصحيح .

وفي الآخر : يبطل فيما لم يقبض . وهو المذهب . لأنهما مبنيان عند الأصحاب

على تفريق الصفة . وقد علمت فيما مضى المذهب في ذلك .

قوله ﴿وَإِنْ تَصَارَفَا ثُمَّ افْتَرَقَا ، فَوَجَدَا أَحَدَهُمَا مَا قَبَضَهُ رَدِيئًا فَرَدَّهُ :

بَطَلَ الْعَقْدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وفي الأخرى : إن قبض عوضه في مجلس الرد لم يبطل .

علم أنه إذا تصارفا ووجدا - أو أحدهما - بما قبضه عيبا ، أو غصبا . فتارة

يكون العقد قد وقع على عينين ، وتارة يكون في الذمة .

فإن كان قد وقع على عينين ، فتارة يكون العيب من جنسه ، وتارة يكون من

غير جنسه .

فإن كان من غير جنسه ، فتارة يكون قبل التفريق وتارة يكون بعده .

وإن كان من جنسه ، فتارة أيضا يكون قبل التفريق وتارة يكون بعده .

وإن كان العقد قد وقع في الذمة فتارة يكون العيب من غير جنسه وتارة

يكون من جنسه .

فإن كان من غير جنسه : فتارة يكون قبل التفريق ، وتارة يكون بعده .

وإن كان من جنسه فتارة أيضا يكون قبل التفريق ، وتارة يكون بعده ، كما

قلنا فيما إذا وقع العقد على عينين .

فهذه ثمان مسائل . أربعة فيما إذا وقع العقد على عينين . وأربعة فيما إذا كان

في الذمة .

وهذه الثمانية تارة تكون المصارفة فيها من جنس واحد ، وتارة تكون من جنسين . فهذه ستة عشر مسألة .

فإن وقع العقد على عينين من جنسين ، ولو بوزن متقدم يعلمانه ، أو إخبار صاحبه ، وكان العيب من غير جنسه . فالصحيح من المذهب : بطلان العقد ، سواء كان قبل التفرق أو بعده . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

قال المصنف : كقوله : بعثك هذا البغل . فإذا هو حمار .

وعنه : يصح ويقع لازماً . قال في الرعاية : وهو بعيد .

قال الزركشي : ولا معول عليها

وعنه له رده وأخذ البديل .

وقال في القواعد : ويحتمل أن يصح بما في الدينار من الذهب بقسطه من

البيع ويبطل في الباقي ، والمشتري الخيار لتبعض المبيع عليه .

قلت : وهو قوي في النظر .

فعلى المذهب : ظاهره سواء كان العيب كثيراً أو يسيراً . وهو كذلك .

وظاهر كلام أبي الحسين التيمي في خصاله : إن كان العيب يسيراً من غير

جنسه لا يبطل العقد . وإليه ميل ابن رجب . وما هو بعيد .

وإن وقع على عينين من جنسين ، والعيب من جنسه - وقلنا : النقود تتعين

بالتعيين - فتارة يكون قبل التفرق ، وتارة يكون بعده .

فإن كان قبل التفرق فالصحيح من المذهب : صحة العقد . وعليه أكثر

الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والقواعد ، وغيرهما . قال في الفروع : هذا الأشهر .

وقال في الواضح وغيره : يبطل . وهو ظاهر نقل جعفر وابن الحكم .

فعلى المذهب : له قبوله ، وأخذ أرش العيب من غير جنس الثمن ، وهذا

الصحيح . وعليه أيضاً أكثر الأصحاب . وهو في بعض نسخ الخرقى .

وقال في القواعد ، والزركشى ، وظاهر ما أورده أبو الخطاب في الهداية مذهبا .  
وإحدى نسخ الخرقى : لا يجوز أخذ الأرش مطلقاً .

وإن كان بعد التفرق عن مجلس العقد ، فالصحيح من المذهب : أن حكمه  
حكم ما لو كان قبل التفرق . على ما تقدم ، وهو ظاهر ما جزم به في الشرح .  
قال في الفروع : هذا الأشهر .

قال الزركشى : والصواب لا فرق بين المجلس وبعده . وقيده في الوجيز  
بالمجلس . وهو اختيار المصنف .

قال الزركشى : وأظنه أنه اختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
وفي الواضح وغيره : يبطل . وهو ظاهر نقل جعفر وابن الحكم ، كما تقدم .  
فعلى المذهب : له قبوله وأخذ أرش العيب ، ويكون من غير جنس الثمن .  
لأنه لا يعتبر قبضه ، كبيع بر بشعير ، فيجد أحدهما عيباً . فيأخذ أرشه درهما بعد  
التفرق . ولا يجوز أخذه من جنس الثمن كما تقدم .

والصحيح من المذهب : له رده ، سواء ظهر على العيب في المجلس أو بعده .  
ولا بدل له . لأنه يأخذ ما لم يشتره ، إلا على رواية أن النقود لا تتعين بالتعيين .  
قدمه في الفروع . وهو ظاهر ما جزم به في الحرر .

ونقل الأكثر عن أحمد : أن له رده وبدله . ولم يفرق في العيب .  
وأما إذا وقع العقد في الذمة على جنسين ، وكان العيب من جنسه . فتارة  
يجده قبل التفرق ، وتارة بعده .

فإن وجدته قبل التفرق فالصحيح صحيح . وله المطالبة بالبدل . وله الإمساك  
وأخذ الأرش في الجنسين ، على الصحيح من المذهب . قاله الزركشى <sup>(١)</sup> .

وجزم في الوجيز بأن له المطالبة بالبدل . وجزم به في الشرح وغيره .  
وإن وجدته بعد التفرق ، فالصواب أيضاً صحيح . ثم هو مخير بين الرد

---

(١) من أول هنا بدأ بمخطوطة المصنف خرم .

والإمساك . فإن اختار الرد . فعنه يبطل العقد . اختاره أبو بكر . وعنه : لا يبطل .  
وله البدل في مجلس الرد . فإن تفرقا قبله بطل العقد . وهو اختيار الخرقى ، والخلال ،  
والقاضي ، وأصحابه ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز . وهو ظاهر ماجزم به في المحرر .  
وأطلقهما المصنف هنا ، والشارح ، وابن منبج في شرحه ، والزركشى ، وصاحب  
الفروع .

قال الزركشى : وحكى رواية ثالثة أن البيع قد لزم . قال : وهي بعيدة .  
فعلى الأولى : إن وجد البعض رديئاً فرده : بطل فيه . وفي البقية : روايتنا  
تفريق الصفقة . والمصنف أطلق هنا الوجهين .  
وعلى الثانية : له بدل المردود في مجلس الرد .  
وإن اختار الإمساك : فله ذلك بلا ريب ، لكن إن طلب معه الأرش .

فله ذلك في الجنسين على الروائين .  
قال الزركشى : هذا هو المحقق .  
وقال أيضاً ، وقال أبو محمد - يعنى به المصنف - له الأرش على الرواية الثانية ،  
لا الأولى . انتهى .

وإن كان العيب من غير الجنس فيما إذا كانا جنسين . فإن كان قبل التفرق  
رده ، وأخذ بدله . والصرف صحيح . على الصحيح من المذهب . اختاره ابن  
عقيل ، والشيرازى ، والمصنف ، وصاحب التلخيص ، وغيرهم . وجزم به في  
الوجيز . وهو ظاهر كلام أبي الخطاب .

وقال صاحب المستوعب ، والشيخ تقي الدين : الصرف فاسد . وهو ظاهر  
كلام الخرقى .

فعلى المذهب : لو وجد العيب في البعض ، فبعد التفرق يبطل فيه . وفي غير  
العيب روايتنا تفريق الصفقة ، وقبل التفرق ببطله . وإن وجدته بعد التفرق فسسخ  
العقد . على الصحيح من المذهب .

قال الزركشى : هذا هو المذهب المحقق . وعليه يحمل كلام الحرقي عندى . انتهى .

وجزم به فى الفائق ، والوجيز .

وأجرى المصنف فى الكافى ، وصاحب التلخيص فيه . قال فى الفروع :  
وجامعة . الروايتين اللتين فيما إذا كان العيب من الجنس .

إحدهما : بطلان العقد برده .

والثانية : لا يبطل ، وبذله فى مجلس الرد يقوم مقامه .

فمجرد وجود العيب من غير الجنس عندهما بعد التفرق لا يبطل ، قولاً  
واحداً . عكس المذهب .

قال الزركشى : وليس بشئ .

تنبيه : هذه الأحكام التى ذكرت : فيما إذا كانت المصارفة فى جنسين . وحكم  
ما إذا كانت من جنس واحد حكم ما إذا كانت من جنسين إلا فى أخذ الأرش .  
فإنه لا يجوز أخذه من جنسه ، قولاً واحداً . كما تقدم .

وقيل : يجوز . قال فى الفروع : وهو سهو .

قال المصنف ، والشارح : ولا وجه له . ويأتى ذلك قريباً .

وأما مسألة السلم التى ذكرها المصنف هنا : فيأتى حكمها فى باب السلم فى أول  
الفصل السادس .

### فوائد

إبراهيم : يجوز اقتضاء نقد من آخر . على الصحيح من المذهب . نص عليه  
فى رواية الأثرم ، وابن منصور ، وحنبل . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
ويؤخذ ذلك من كلام المصنف فى قوله فى آخر الإجارة « وإذا اكترى بدراهم  
وأعطاه عنها دنائير » .

وعنه : لا يصح . فعلى المذهب : يشترط أن يحضر أحدهما ، والآخر في الذمة مستقر يسمر يومه . نص عليه . ويكون صرفاً بعين وذمة .

وهل يشترط حلوله ؟ على وجهين . وأطلقهما في الفروع ، والفائق ، وشرح ابن رزين . وقال : توقف أحمد .

أمرهما : لا يشترط . وهو الصحيح . صححه في المعنى ، والشرح ، والنظم ، والرعاية الكبرى ، وغيرهم .

والثاني : يشترط . قال في الوجيز : حالا .

الثانية : لو كان له عند رجل ذهب ، قبض منه دراهم مراراً . فإن كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدينار : صح . نص عليه . وإن لم يفعل ذلك ، ثم تحاسبا بعد ، فصارفه بها وقت الحاسبة : لم يجز . نص عليه . لأنه بيع دين بدين . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : وإن كان في ذمتها فاصطرفا . فنصه : لا يصح . وخالف شيخنا . انتهى .

الثالثة : متى صارفه وتقايبضا : جاز له الشراء منه من جنس ما أخذ منه بلا مواطأة . على الصحيح من المذهب . وقدمه [ في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه يكره في المجلس . قدمه [ في الرعاية الكبرى . ومنعه ابن أبي موسى ، إلا أن يمضى ليصارف غيره . فلم يستقم .

ونقل الأثرم وغيره : ما يعجبني ، إلا أن يمضى فلم يجد .

ونقل حرب وغيره : من غيره أعجب إلى

قوله ﴿ والدراهم والدنانير تتعين بالتعيين في العقد في أظهر الروايتين ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . حتى أن القاضي في تعليقه أنكر ثبوت

الخلافاً في ذلك في المذهب ، والأكثرون أثبتوه .

قال الزركشي : هذا النصوص عن أحمد في رواية الجماعة . والممول عليه عند الأصحاب كافة . انتهى . وعنه لا تتعين بالتعيين .

### تنبيهات

أمرها : قوله ﴿ تَمَيَّنُ بِالْتَّمِينِ فِي الْعَقْدِ ﴾ .

يعنى في جميع عقود المعاوضات . صرح به صاحب التلخيص ، والقواعد ، والرعايتين ، وغيرهم . وهو واضح .

الثاني : لهذا الخلاف فوائد كثيرة . ذكر المصنف هنا بعضها .

منها - على المذهب - لا يجوز إبدالها . وإن خرجت مقصوبة : بطل العقد . ويحكم بملكها للمشتري بمجرد التعيين . فيملك التصرف فيها ، وإن تلفت : فن ضمانه . وإن وجدها معيبة من غير جنسها : بطل العقد .

وإن كان العيب من جنسها - وهو مراد المصنف هنا - : خير بين الفسخ والإمسك بلا أرش . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب .

وإذا وقع العقد على مثلين ، كالذهب بالذهب ، والفضة بالفضة .. وخرج القاضى وجهاً يجوز أخذ الأرش في المجلس .

قال المصنف : ولا وجه له .

قال في الفروع : وهو سهو .

وإن كان العقد وقع على غير مثله ، كالدرهم والدنانير . فله أخذ الأرش في المجلس ، وإلا فلا . وحزم به في المعنى وغيره .

قال ابن منجا : فيجب حمل كلام المصنف هنا على ما إذا كان العقد مشتملاً على الدرهم والدنانير من الطرفين . انتهى .

قال في المحرر وغيره ، في هذا التفرع : فإن أمسك فله الأرش ، إلا في صرفها بنفسها [ وظاهر كلام الشارح : أنه أجرى كلام المصنف في الصرف وغيره ] .

وقال المصنف هنا « ويتخرج أن يمسك ويطالب بالأرش » وهو لأبي الخطاب قال الزركشي : أطلق التخريج . فدخل في كلامه الجنس والجنسان ، وفي المجلس وبعده . انتهى .

وعلى الرواية الثانية : له إبدالها مع عيب وغصب ، ولا يملكها المشتري إلا بقبضها . وهي قبله ملك البائع ، وإن تلفت : فمن ضمانه .  
ومنها : لو باعه سلعة بنقد معين ، وتشاحا في التسليم . فعلى المذهب : يجعل بينهما عدل يقبض منهما ويسلم إليهما .

وعلى الثانية : هو كما لو باعه بنقد في الذمة . يعني أنه يجبر البائع على التسليم أولاً . ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن ، على ما تقدم في كلام المصنف في الباب قبله ، في آخر فصل اختلاف المتبايعين محرراً .

ومنها : لو باعه سلعة بنقد معين حالة العقد ، وقبضه البائع ، ثم أحضره وبه عيب ، وادعى أنه الذي دفعه إليه المشتري ، وأنكر المشتري . ففيه طريقان .

وتقدم ذلك مستوفى في الباب الذي قبله ، بعد قوله « وإن اختلفا في العيب : هل كان عند البائع ، أو حدث عند المشتري ؟ » فليعاود .

قوله ﴿ وَيَحْرَمُ الرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرْبِيِّ ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، كَمَا يَحْرَمُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ﴾ .

يحرم الربا بين المسلمين في دار الحرب ، ودار الإسلام ، بلا نزاع . والصحيح من المذهب : أن الربا محرم بين الحربى والمسلم مطلقاً ، وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه الإمام أحمد .

وقال في المستوعب ، في باب الجهاد ، والمحرر ، والمنور ، وتجريد العناية ، وإدراك الغاية : يجوز الربا بين المسلم والحربى الذى لا أمان بينهما . ونقله الميمونى وقدمه ابن عبدوس في تذكرته . وهو ظاهر كلام الخرقى في دار الحرب ، حيث قال : ومن دخل إلى أرض العدو بأمان لم يخطئهم في ما لهم ، ولا يعاملهم بالربا .

وأطلقهما الزركشي ، ولم يقيد هذه الرواية في التبصرة وغيرها بعدم الأمان .  
وفي الموجز رواية : لا يحرم الربا في دار الحرب . وأقرها الشيخ تقي الدين  
رحمه الله على ظاهرها .

قلت : يمكن أن يفرق بين الرواية التي في التبصرة وغيرها ، وبين الرواية  
التي في الموجز ، وحملها على ظاهرها ، بأن الرواية التي في التبصرة وغيرها : لم يقيدها  
بعدم الأمان . فيدخل فيها لو كانوا بدارنا أو دارهم بأمان ، أو غيره .  
فرواية التبصرة أعم لشمولها دار الحرب ودار الإسلام ، بأمان أو غيره .  
ورواية الموجز أخص ، لتصورها على دار الحرب ، وحملها على ظاهرها ، سواء  
كان بيتهم أمان أولا . ولا يتوهم متوهم أن ظاهرها يشمل المسلم . فإن هذا بلا نزاع  
فيه . ومعاذ الله أن يريد ذلك الإمام أحمد رضي الله عنه .  
وقال في الانتصار : مال كافر مصالح مباح بطيب نفسه . والحربي مباح أخذه  
على أي وجه كان<sup>(١)</sup> .

فأمره : لا ربا بين عبد أو مدبر أو أم ولد ونحوهم ، وبين سيدهم . هذا  
المذهب . وقطع به الأصحاب . ونص عليه .  
والتزم المجد في موضع جريان الربا بينه وبين سيده إذا قلنا بملكه . قاله في  
القواعد الأصولية .

والصحيح من المذهب : تحريم الربا بين السيد ومكاتبه ، كالأجنبي . وعليه  
أكثر الأصحاب .

وعنه لاربا بينه وبين مكاتبه ، كعبده . اختاره أبو بكر ، وابن أبي موسى .  
ويستثنى من ذلك مال الكتابة . فإنه لا يجري الربا فيه . قاله في الوجيز ،  
والرعايتين . وغيرهم هناك .

فعلى المذهب : لو زاد الأجل والدين : جاز في احتمال .  
ويأتي ذلك في أول الكتابة في أول الفصل الثاني .

(١) بهامش القوطرفاية : كذا بخط المؤلف . أعني لعله يصح في الموضعين .